



كلمة

سعادة المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية
السفير ضرار عبد الرزاق رزوقي

اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
لدولة الكويت

الدورة (15) لمجلس حقوق الإنسان

البند (6)

23 سبتمبر 2010

جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

بداية، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلس حقوق الإنسان الموقر، وأعضاء فريق الترويكا المعني بالتقرير الوطني لدولة الكويت، كما أتقدم لكم بالتهنئة على اختياركم رئيساً لمجلسنا متمنين لكم التوفيق. كما أود أن أعرب عن بالغ شكري للرئيس الأسبق سعادة المندوب الدائم لبلجيكا لإدارته المتميزة لإنجاح أعمال المجلس خلال ولايته.

ولابد أن أشيد بما وفره الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل لنا خلال دورته الثامنة التي انعقدت في جنيف في الفترة من 3-14 مايو 2010 من توصيات قيمة تهدف إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في تعزيز وصون حقوق الإنسان في دولة الكويت.

السيد الرئيس ،،

لقد حرصت دولة الكويت على تقديم الخطوات التي انتهجتها بغية تعزيز ودعم حقوق الإنسان وحياته الأساسية أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل ، بعيداً عن التسييس والانتقائية ، مما رسخ مقومات الحوار التفاعلي بين الدول ومنظمات المجتمع الدولي .

وبينت الكويت من خلال المراجعة الدورية الشاملة لتقريرها الوطني بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يأتي ضمن نطاق ما جاء به دستور الكويت من مواد تشدد على أهمية الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، وأقتبس من المادة 29 : "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين." كما أود أن أشير إلى الجهود التي بذلتها السلطة التشريعية والتنفيذية في سن التشريعات التي تهدف نحو المزيد من الحقوق التي تكفل الكرامة الإنسانية لكل فرد يعيش في الكويت.

وأكدت الكويت من خلال مداخلات أعضاء الفريق المشارك في عملية المراجعة بأن حقوق الإنسان كانت دائما العنصر الرئيسي في رسم سياسات الدولة في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، وحقوق العمال الأجانب، والنهوض بالمرأة، وحقوق الطفل، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

وإننا اليوم نجتمع مجددا للنظر في اعتماد تقرير دولة الكويت الوارد في الوثيقة A/HRC/15/15 والوثائق الملحقة بها. لقد وافقت الكويت خلال اجتماعات الفريق العامل للاستعراض الدوري الشامل في مايو الماضي على 114 توصية من أصل 159 حيث أن بعض منها معمول بها ومطبقة على أرض الواقع. كما أنها طلبت فرصة لدراسة 20 توصية والرد عليها قبل انعقاد الدورة 15 لمجلس حقوق الإنسان. ولم تحضى 26 توصية بالقبول إما لتعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية والتشريعات المحلية وإما لكونها تتضمن معلومات غير صحيحة أو مخالفة للواقع.

وتجدون في الوثيقة A/HRC/15/15/Add.1 الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2010 بأن الكويت وافقت على تسع توصيات أخرى ليصبح إجمالي التوصيات التي وافقت عليها 123 توصية من أصل 159 توصية.

وبالنسبة للتوصيات التي لم تحضى بالقبول والتي لا تتعارض مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية فلا يعني عدم قبولها بأننا لا نقوم على أرض الواقع بتطبيق بعضها أو أغلبها ولكن الأمر يتطلب إجراء تعديلات على بعض التشريعات الوطنية وذلك من خلال الأطر الدستورية.

السيد الرئيس،،

تشكل قضية المقيمين بصورة غير قانونية واحدة من أبرز الصعوبات والتحديات التي تسعى دولة الكويت للتغلب عليها، فأجهزة الدولة تحاول الوصول إلى جنسياتهم الأصلية، ولكن ونتيجة لعدم تعاونهم وقيام العديد منهم بإخفاء المستندات التي تثبت هويتهم، خشية حرمانهم من بعض المزايا التي يحصلون عليها حالياً، ومع ذلك فإن دولة الكويت قامت بتقديم كافة التسهيلات الإنسانية لهذه الفئة من المقيمين على أراضيها وتوفير سبل الرعاية لهم خاصة في مجالي التعليم والصحة.

وعلى الرغم من كافة الصعوبات فإن الحكومة تدرس وبجدية حل هذه المشكلة بصورة نهائية وبما يتوافق مع الدستور والتشريعات الوطنية.

السيد الرئيس،،

اطلعت دولة الكويت على التوصيات المتعلقة بنظام روما الأساسي وأحيطت علما بها، خاصة وأن الكويت وقعت على مواد هذا النظام.

وبالإشارة إلى التوصيات المتعلقة بضم قطاع العمالة المنزلية إلى قانون العمل في القطاع الأهلي وبإجراءات الإقامة لهؤلاء العاملين، فقد أحيطت دولة الكويت علما بها. وأود أن أشير إلى أن الفقرة الخامسة من قانون العمل الجديد طالبت الوزير المختص بإصدار قرارا لتنظيم هذا القطاع.

ومن هذا المنطلق وافقت الكويت على التوصية المتعلقة بالفقرة الخامسة من قانون العمل الذي دخل حيز التنفيذ منذ صدور القرار الوزاري رقم 1182 للعام 2010 الذي نص في بنده الثامن على حقوق العمال المنزليين ليشمل حقوقهم باستلام رواتبهم في الوقت المحدد لذلك، والحصول على إجازة سنوية مدفوعة الثمن، و العيش الكريم في بيئة نظيفة وملائمة.

كما حدد القرار الوزاري ساعات العمل الأسبوعية والعطل الأسبوعية والحق بالتعويض في حال الإصابة خلال العمل وغيرها من الحقوق بما فيها الحق بتذكرة سفر مجانية إلى موطن العامل مرة كل سنتين.

السيد الرئيس،،

تحرص دولة الكويت بذل كافة الجهود اللازمة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وإعطائها أكبر قدر من الحقوق كي تتمكن من المساهمة الفعالة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، وافقت على التوصيات المتعلقة بمنح المرأة فرصة متساوية مع الرجل للعمل في المناصب الإشرافية وفي السلك الدبلوماسي إذ أن هذا الأمر معمول به حتى من قبل عملية المراجعة، كما تمت الموافقة على التوصية بتنفيذ خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة ما بين الرجل والمرأة تماشياً مع توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ولا بد أن نشير إلى التوصية المتعلقة باتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز دور المرأة في قطاع القضاء، إذ أن دولة الكويت أحيطت علماً بها مع التأكيد بأن المرأة الكويتية تساهم بشكل فعال في الوظائف المساندة داخل هيكل القضاء فهي تعمل كمحقة في إدارة التحقيقات ومحامية تدافع عن حقوق الدولة في إدارة الفتوى والتشريع.

السيد الرئيس،،

لقد وافقت دولة الكويت على جملة من التوصيات التي وردت من الفريق العامل منها ما يتعلق بتوجيه دعوات مفتوحة للاجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلاد بعد التنسيق المسبق ما بين الطرفين لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الزيارات.

كما وافقت الكويت أيضا على التوصيات المتعلقة بإلغاء نظام الكفالة الحالي للعاملين الأجانب واستبداله بلوائح تتماشى مع المعايير المعمول بها دوليا.

كما أن دولة الكويت وافقت على التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حسب مبادئ باريس، علما بأن قرار إنشاء هذه المؤسسة يحضى بدعم وتأييد كبيرين وعلى أعلى المستويات في الدولة لما سيكون لهذه المؤسسة من إضافات مهمة لتعزيز وصون حقوق الإنسان .

وفي الختام، إذ أكد على التزام الكويت في تنفيذ كافة التوصيات التي حظيت بالموافقة ليكون ذلك عاملا مساعدا في المضي قدما بتطوير التشريعات والقوانين من أجل تعزيز وصون حقوق الإنسان في كافة المجالات.

وشكرا السيد الرئيس